بحث محكم | قسم الدين وقضايا المجتمع الراهنة | 08 سبتمبر 2022

# سؤال الثقافة في النموذج التنموي الجديد

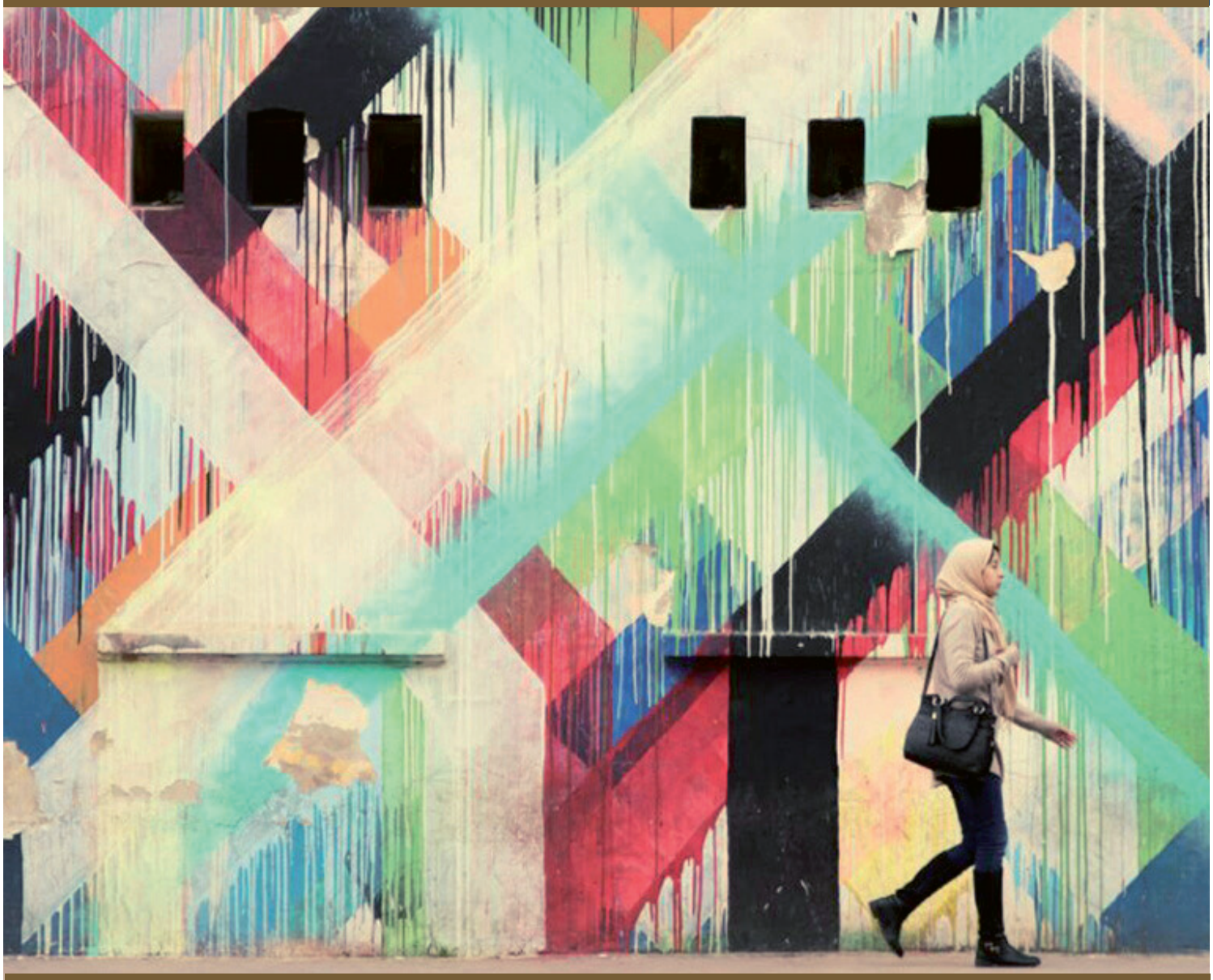

**غسان اكويندي**
باحث مغربي

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

جميع الحقوق محفوظة © 2022
All rights reserved © 2022

## تقديم:

أصدرت اللجنة الخاصة بإعداد النموذج التنموي الجديد في أبريل 2021، التقرير العام الذي يحمل عنوان: «تحرير الطاقات وبناء الثقة لتسريع المسيرة نحو التقدم والازدهار من أجل الجميع»، هذا العنوان الذي يؤكد على أهمية العنصر البشري في عملية التنمية، كما يؤكد «أن الاهتمام بالتنمية هو اهتمام بالتغير الاجتماعي وبالتحضر وهذا ما يميز الاهتمام الحديث بالتنمية.»[1]

لقد تطور وتوسع مفهوم التنمية، إذ لم تعد تهتم فقط بالنمو الاقتصادي وزيادة الدخل...، بل باتت «التنمية تستدعي معطيات أخرى غير المعطيات الاقتصادية الصرف، إن البعد الثقافي يحتل فيها مكانة أساسية، ودوره أساسي وكبير جدا. يتعلق الأمر بمعرفة كل حاجات السكان والاستجابة لها. وتلك الحاجات ليست حاجات مادية صرف، وإنما هي حاجات نفسية وروحية بالأساس...»[2]

لهذا، فإن طرح سؤال الثقافة في النموذج التنموي الجديد يأخذ مشروعيته وأهميته إذاً من الدور الريادي الذي أضحت تكتسيه الثقافة في علاقتها بالتنمية، وهو ما أصبح يشكل «تحد آخر يتمثل في إيجاد طرائق متعددة للتنمية يدعمها اعتراف أن العوامل الثقافية هي التي تشكل الطريقة التي تتصور المجتمعات بها مستقبلها وتختار الوسائل اللازمة لبلوغ أهدافها».[3]

لا شك أن دور الثقافة في التنمية يتعاظم - على الأقل كدرع واق للهوية والخصوصية الثقافية - أمام تحديات العولمة التي أصبحت قدرا محتوما وجب استحضاره والتعامل على أساسه، أمام التطور السريع والهائل الذي عرفه ميدان التكنولوجيا ووسائل التواصل بين الناس، أو لتحديث وسائل النقل والمواصلات الخاصة بالسلع والإنسان.

فإذا كان تغير أسعار البترول مثلا يرتبط بالصراعات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط مثلا، ويلقي بظلاله على مختلف اقتصادات الدول، بل على استهلاك المواطن العادي في هذه الدول، فإن الجائحة الأخيرة التي شهدها العالم (كوفيد 19) تؤكد أن العالم أصبح رقعة جغرافية واحدة، وما يحدث في أي دولة، بل في أي مدينة يصل تأثيره لباقي دول المعمورة، ويعم مدنها وقراها، وأن العالم أصبح فعلا قرية صغيرة.

يقع التقرير العام بالنموذج التنموي الجديد في حدود 150 صفحة، ويتكون من ثلاثة أقسام رئيسة هي:

---

1 كامل عبد المالك، ثقافة التنمية، دراسة في أثر الرواسب الثقافية على التنمية المستدامة، دار مصر المحروسة، القاهرة، 2008، ص20

2 حماني أقفلي، الثقافة والتنمية البشرية فكرة التنمية الثقافية، نشر عالم التربية، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء، الطبعة 1، سنة 2006، ص 39

3 التنوع البشري الخلاق، تقرير اللجنة العالمية للثقافة والتنمية، الطبعة العربية، اشراف وتقديم جابر عصفور، المشروع القومي للترجمة عدد 27، المجلس الأعلى للثقافة، 1997، ص9

1. مغرب اليوم وعالم المستقبل 2. النموذج الجديد 3. دعامات التغيير، ويمكن أن نضيف لها قسما رابعا هو: 4. الميثاق، وهي ذاتها الأقسام التي سينبني عليها هذا العمل، الذي ينطلق من وجهة النظر التي ترى أن «الثقافة ليست وسيلة للتقدم المادي فهي الغاية والهدف من التنمية إذا قصد بها رفع مستوى الوجود البشري بكل صوره.»[4]، وهي فرضية نتخذها كأرضية لإبداء مجموعة من الملاحظات التي تنصب حول مدى استحضار الثقافة بمفهومها الواسع في النموذج التنموي الجديد، وذلك انطلاقا من الأسئلة التالية:

- ما المفهوم الذي أخذته الثقافة في النموذج التنموي الجديد؟

- ما موقع الثقافة ضمن هذا النموذج التنموي الجديد؟

- ما طبيعة العلاقة بين التنمية والثقافة؟

- لماذا غدت الثقافة من مقومات التنمية الشاملة والمستدامة؟

4 التنوع البشري الخلاق، التنوع البشري الخلاق، مرجع سابق، ص22و23 (مقدمة بقلم مارشال سالينز، ص19- 30)

## 1. مغرب اليوم وعالم المستقبل

انطلاقا من عملية الإنصات التي قامت بها اللجنة المكلفة بإعداد النموذج التنموي الجديد، واعتمادا على عدد من التقارير الوطنية والدولية، تمكنت اللجنة من رصد واقع وراهنية مغرب اليوم؛ وذلك بإبراز نقط القوة التي أوردتها في تقريرها العام ضمن الإطار رقم3، والذي يحمل عنوان: دينامية إصلاحية ساهمت في إذكاء عملية التنمية بالمملكة خلال عقد 2000.[5] حيث تم التشديد على أهمية المنجزات التي حققها المغرب في عدد من المجالات، وكان من أهم ما جاء فيها:

- على الصعيد السياسي: تهدئة المناخ السياسي ...

- على المستوى الاقتصادي: التحديث الاقتصادي (الطرق السيارة والسكك الحديدية والموانئ والمطارات، تحرير الاقتصاد والخوصصة...) مما ساهم في دعم حيوية النمو (5%) ...

- في المجال الاجتماعي: تنفيذ إصلاحات طموحة (المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التأمين الإجباري عن المرض، السكن الاجتماعين محاربة مدن الصفيح...)، تفعيل شبكات الأمان الاجتماعي (نظام المساعدة الطبية «راميد» وبرنامج تيسير) ...

- في مجال التنمية المستدامة: إطلاق العديد من البرامج المتعلقة بالحفاظ على التنوع البيولوجي والموارد المائية ومحاربة التلوث والتغيير المناخي.

- على المستوى المجتمعي: تنفيذ إصلاحات جريئة (مدونة الأسرة، إصلاح قانون الجنسية المغربية، النموذج المغربي في تدبير الحقل الديني...)

كما عملت اللجنة في مقابل ذلك على إبراز أهم نقط الضعف، والتي تلتقي خلالها مع ما أورده المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في تقريره المتعلق بمساهمة المجلس في النموذج التنموي للمغرب، الصادر سنة 2019، والذي لخصها في النقط التالية:

1) لا يملك المواطنون الشروط والوسائل المساهمة في التنمية. 2) النساء على هامش التنمية. 3) وسط قروي يعاني. 4) نظام للامتيازات غير عادل. 5) إكراهات أمام المقاولات والمقاولين. 6) سياسات عمومية غير واضحة.

5 اللجنة الخاصة بإعداد النموذج التنموي الجديد، التقرير العام للنموذج التنموي الجديد، 2021، ص23

خلصت اللجنة إلى أن أهم معيقات النموذج الحالي يمكن أن «تتلخص في عدم وضوح المسؤوليات، ضعف انسجام وإلتقائية عمل الفاعلين، ايقاع بطيء للإصلاحات»[6] وهي المعيقات التي أدت حسب ما أورده المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي إلى محدودية النموذج الحالي، فهو غير قادر على تحقيق:

1) الرخاء الاقتصادي. 2) تنمية الفرد وتعزيز قدراته. 3) الإدماج. 4) التضامن. 5) تكافؤ الفرص. 6) الاستدامة.

انطلاقا من تحديد وضعية المغرب الراهنة، وحسب نتائج التشخيص القائم على عمليتي الإنصات والاطلاع على التقارير السابقة. وكذلك استشرافا منها لمواصفات مغرب المستقبل بناء على ما تفرضه ضغوطات العولمة من تحديات ثقيلة تخيم ليس فقط على المنطقة، بل على العالم بأسره. وكذلك استحضارا منها لتأثير جائحة كورونا ومخلفاتها في شتى مجالات الحياة.

عملت اللجنة الخاصة بإعداد النموذج التنموي الجديد على تحديد معالم مغرب المستقبل، بل وترجمة هذه الملامح إلى هدف عام ورئيس اختزلته في العبارة الآتية: «في أفق 2035، يتعزز المغرب كبلد ديمقراطي يمتلك فيه جميع المواطنين القدرة الكاملة على تولي زمام أمورهم وتحرير طاقاتهم والعيش بكرامة في مجتمع منفتح ومتنوع وعادل ومنصف.»[7]

## 2. النموذج التنموي الجديد

لا شك أن الحديث عن النموذج التنموي الجديد، وتحديد المعنى المقصود به، يدفعنا إلى تحديد دلالات مصطلحي التنمية لغة واصطلاحا من جهة، والنموذج من جهة أخرى، قصد تعرف المراد بهما، وبالنموذج في مجال التنمية.

### أ. مفهوم التنمية في النموذج التنموي الجديد

عند مطالعتنا للمعاجم اللغوية العربية - معجم مقاييس اللغة مثلا- فإن أول ما نجد في باب النون والميم وما يثلثهما هو الجذر «(نمى) النون والميم والحرف المعتل أصل واحد يدل على ارتفاع وزيادة «[8] بمعنى أن الفعل يمكن أن يكون «نما» كما يمكن أن يكون «نمى». وهنا يمكن أن نتساءل عن المصدر الذي يمكن أن نشتقه من الجذر الثلاثي (ن، م، والحرف المعتل) هل هو نمو أم نماء أم تنمية؟

6 اللجنة الخاصة بإعداد النموذج التنموي الجديد، التقرير العام للنموذج التنموي الجديد، 2021، ص29

7 نفس المرجع، ص 49

8 ابن فارس، مقاييس اللغة، ج 5، تحقيق محمد عبد السلام هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 1979، ص479

أما في اللغة الفرنسية، فنجد لفظة développement كمصدر للفعل developer الذي يعني إزالة الغلاف، وهو ما يحيل على إماطة كل ما من شأنه أن يقف حاجزا أمام شيء ما ويعوقه.

عندما نجد في القواميس اللغوية «تنمّى الشيء: ارتفع من مكان إلى مكان»[9] فهذا يعطينا الفعل المزيد «تنمّى»، وهوما يفسر لنا الفرق في المصادر بين نمو ونماء وتنمية؛ إذ يتضح أن المصدرين نمو ونماء مشتقين من الفعلين نمى ونما. أما المصدر تنمية، فهو مشتق من الفعل تنمّى. لكن يبقى الفرق اللغوي غير واضح تماما بين هاته المصادر، وبالتالي تبقى مسألة توظيفها في المجال الاقتصادي خصوصا والتنموي عموما هي الأخرى غير دقيقة.

يستخدم مصطلح النمو عادة للإشارة إلى ظاهرة تلقائية وطبيعية أكثر منه للإشارة إلى عملية تدخل مقصودة، لذلك نجده مرتبط بالنمو الفسيولوجي، وهو ظاهرة تشترك فيها كل الكائنات الحية. ويحدث أيضا أننا نتحدث عن النمو العقلي أو غيره من الأمور التي تكون محددة؛ بمعنى أن النمو يرتبط بمجال واحد معين لا أكثر. ومن أجل ذلك نجدهم يتحدثون عن النمو الاقتصادي أو النمو الديمغرافي...

إذا كان مصطلح النمو قد يشير إلى تلك الظاهرة التي قد تحدث تلقائيا دون التدخل فيها، فإننا نلاحظ في المقابل أن التنمية تأتي على وزن «تفعلة»، وهو الوزن الذي يحمل معنى التدخل، حيث تصبح التنمية عملية متدخل فيها ومقصودة من أجل "تنظيم جهود الأفراد والجماعات من أجل رفع مستوى معيشهم إلى أقصى حد ممكن، في حدود الإمكانات المتاحة في مجتمعهم المتغير، وإجراء ما يلزم لذلك من تغيرات ثقافية واجتماعية وبنائية.»[10]

عندما طرح ابن فارس عبارة تنمى الشيء، فإن في ذلك تركيز على الشيء المنمَّى أكثر من المنمِي؛ فما هو هذا الشيء الذي يكون مقصودا بالتنمية؟ هنا يمكن أن نقول دون تردد إن التنمية في جوهرها هي عملية تستهدف وتختص بالإنسان بكل جوانب حياته، وربما من أجل ذلك سُمي الناس بالنامية «النامية: الخلق لأنهم ينمون، أي يزيدون».[11]

لهذا يمكن القول إن التنمية مرتبطة بالإنسان خاصة، لكن أهم ما يميزها هو عدم اقتصارها على جانب واحد فقط، وأنها عملية تدخل مقصودة ومنظمة وفق استراتيجية مضبوطة، كما ينبغي إشاعتها أي جعلها عامة بين الناس كافة. والهدف منها هو الزيادة والارتفاع من حالة إلى أخرى أفضل. وبهذا تصبح التنمية

9 نفس المرجع، ص479

10 محمد مبارك الصوري، الكويت دراسة في التنمية العلمية والتعليمية والثقافية والإعلامية، الجمعية الكويتية للدراسات والبحوث المتخصصة، الكويت، سنة 1999. ص25

11 ابن فارس، مقاييس اللغة، ج 5، مرجع سابق، ص480

عملية أشمل من النمو الذي قد يحدث في قطاع واحد فقط، في حين تبقى القطاعات الأخرى على حالها، إن لم تتدهور.

تعني التنمية كذلك التغير من حال إلى حال آخر أفضل وأرقى؛ بمعنى أنها سيرورة تتجه نحو الأفضل دون إحداث قطيعة مع الماضي، وإنما العمل على تحسينه وجعله في مستوى الطموحات التي تلائم احتياجات الإنسان بشكل عام. وهذا ما يتوافق مع الرأي الذي يرى أن «التنمية هي عملية اجتماعية تاريخية يتم فيها تصاعد وتيرة الارتقاء الاقتصادي والاجتماعي والإنساني للمجتمع والمؤسسات والأفراد، حيث تتزايد القدرة على تحقيق الاحتياجات الأساسية والثانوية المادية والروحية والعقلية."[12]

لقد تغيرت النظرة إلى التنمية الشاملة ولم تعد حكرا على مجال بعينه دون المجالات الأخرى، فمثلا حتى بداية القرن العشرين، كنا نجد تركيزا شديدا على المجال الاقتصادي، باعتباره الرافعة او القاطرة التي يمكن أن تجر قطار التنمية، هذه النظرة التي تغيرت تماما بعد أن ثبت بالملموس «إن النمو لا يتحدد على أساس النماء الاقتصادي وحده، وإنما يتحدد أيضا باعتباره وسيلة لولوج حياة فكرية وأخلاقية، وروحية مرضية: أي اكتساب القدرات التي تمكن الجماعة أو الأمة من تحديد مستقبلها بصورة مندمجة.»[13]

لم يخرج النموذج التنموي في تصوره لعملية التنمية عما قدمناه، إذ يقر «ان مفهوم التنمية في النموذج الجديد ينبني على كونه مسارا شموليا ومتعدد الأبعاد يتجاوز تراكم الثروة المادية وحده.» [14] ما يجعل التنمية وفق هذا المنظور مرتبطة بنمو كافة القطاعات دون استثناء، على أن يتمكن الجميع من الاستفادة منها وجني ثمارها.

### ب. منهج النموذج التنموي الجديد

عندما نتحدث عن النموذج التنموي الجديد، فهذا يعني أننا نتوفر على نموذج سابق عليه (قديم)، لكن بالنظر إلى مسار التنمية بالمغرب نجد أنه مبني على مجموعة من المخططات الخماسية وغيرها، أو الخطط الإصلاحية القطاعية المعزولة عن بعضها البعض، ما يعني غياب النموذج بمفهومه العلمي والأكاديمي الذي يؤكد على وجود فلسفة ونظرية واضحتين يستند إليهما النموذج لتأدية مهامه بشكل ناجع وفق منظور شمولي للتنمية في جميع أبعادها.

---

1212 إبراهيم بدران، مقال السياسات الثقافية واستراتيجيات التنمية، ص (49/23)، ريتا عوض وآخرون، 2003، أوراق ندوة: تشكيل السياسات الثقافية 2000، ص29.

13 حماني أفقلي، الثقافة والتنمية البشرية (فكرة التنمية الثقافية)، مرجع سابق، ص 40

14 الجنة الخاصة بإعداد النموذج التنموي الجديد، التقرير العام للنموذج التنموي الجديد، مرجع سابق، ص 40

إن افتقار المغرب لنموذج تنموي متوازن ومنسجم، هو ما عبرت عنه اللجنة الخاصة بإعداد النموذج التنموي الجديد حين أقرت أن العائق الأول في طريق عملية التنمية الحالية يتجلى في «غياب رؤية تنموية شاملة ومندمجة تشكل محددا لضمان الالتقائية وانسجام الاختيارات، وتيسير التملك الجماعي لرهانات التنمية من قبل مختلف الأطراف المعنية».[15]

لا شك أن اختيار المغرب في تبني نموذج تنموي جديد، يضعنا أمام سؤال صعب ومهم في الوقت نفسه، هذا السؤال الذي يمكن أن نطرحه وفق الصيغة التالية: هل نقصد بالنموذج ذلك المثال الجاهز المستورد الذي يحتذى به، مع إدخال بعض التعديلات عليه قصد تكييفه مع بيئة الاستنبات الجديدة؟ أم إن لكل بلد نموذجه الخاص الذي يجب أن يعمل على خلقه انطلاقا من تجربته الفريدة المتميزة، مع الأخذ بعين الاعتبار كل نقط ضعفها وقوتها؟

هنا نستحضر ما جاء في خطاب جلالة الملك محمد السادس بمناسبة عيد العرش 29 يوليوز 2019، حين قال: «إن الأمر لا يتعلق بإجراء قطيعة مع الماضي، وإنما نهدف لإضافة لبنة جديدة في مسارنا التنموي، في ظل الاستمرارية.» وهذا ما ينسجم تماما مع رأي (كوتجرف ستيفان، 1987) الذي يعتبر التنمية «سيرورة متعددة الأبعاد، تشمل إعادة تنظيم المنظومة الاقتصادية والاجتماعية برمتها وإعادة توجيهها. يقتضي ذلك تحسين الدخل، والمردودية، وتغييرا جذريا في البنية الاجتماعية والإدارية، وكذا في مواقف الناس، وأعرافهم، ومعتقداتهم.»[16]

يتضح إذن أن النموذج التنموي الجديد يأتي كحلقة جديدة في مسلسل التنمية التي بدأها المغرب منذ استقلاله، فهو بمثابة عملية إصلاح شاملة تهم مجموعة من المجالات، وما يزال بعيدا عن النموذج بمفهومه العلمي الدقيق، حيث تبدو الجسور بين مختلف المجالات المراد إصلاحها غير واضحة بدقة كافية. هذا رغم الجهد الكبير المبذول في عملية التشخيص انطلاقا من وصف الوضعية الراهنة، والتي أدت إلى تحديد المعيقات بشكل دقيق، ورسم الأهداف وتحديد الأولويات بكل عناية، إلا أن طريقة تنزيل الإصلاحات المطلوبة بشكل متناغم ومنسجم في ارتباط مع بعضها البعض هو ما ينقص هذا النموذج، الذي يبدو أنه يفتقد البوصلة المتمثلة في التوفر على فلسفة وتصور واضحين.

15 نفس المرجع، ص30

16 الحسين سحبان، مقال: من أجل أخذ القافة في التنمية مأخذ الجد، ص (117/87)، مجلة الربيع، العدد 10؛ أي موقع للثقافة في النموذج التنموي 2020، ص 98

على الأقل هذا ما يتضح من خلال اعتماد اللجنة الخاصة بإعداد النموذج التنموي الجديد على المنهج التواتري كمقاربة لإنجاز هذه العملية الإصلاحية، والذي تعرفه بما يلي: «المنهج التواتري لحل المشاكل هو مقاربة جديدة لإنجاز الإصلاحات.»[17]

إن المقاربة التواترية التكرارية ليست سوى واحدة من المنهجيات الرشيقة التي تسمح بتكرار التدخل عند توفر معلومات أو معطيات جديدة، عكس مقاربة «الشلال» التي تعني أن الانتقال إلى مرحلة جديدة من المشروع لا يتم إلا عند الانتهاء كليا من المرحلة التي تسبقها، وبالتالي يصعب إضافة التعديلات والتغيرات، هذه الميزة التي تميز المقاربة التكرارية هي ما مكنت اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي الجديد من «المزج المتفاعل (ذهابا وإيابا) لجلسات الإنصات الميدانية وآراء الخبراء وأعمال التشخيص المؤسساتية»[18].

إذن فاختيار المقاربة التكرارية يتناسب وطبيعة المشاريع التي لا يمكن التحكم خلالها في المتغيرات من جهة أولى، كما يتلاءم وطبيعة المشاريع التي تعطي أهمية للتدخل وادخال التعديلات في شتى فترات إنجاز المشروع من جهة ثانية. أما من جهة ثالثة، فالمقاربة التكرارية هي الحل الانسب حين لا نمتلك رؤية واضحة تماما عن التصور النهائي الذي يمكن أن نصل إليه. تبقى الإشارة إلى أن هذا المنهج يقوم على أربعة مبادئ:

1. حلول محلية لمشاكل لمحلية.
2. النهوض بالحياد الإيجابي الملائم للمشاكل في إطار بيئات محمية.
3. التجريب والتعلم والتكرار والتكيف.
4. التعميم عن طريق النشر.[19]

يظهر من خلال استعراض مبادئ هذا المنهج أو هذه المقاربة، أنها تشبه إلى حد بعيد طريقة حل المشكلات، فهل يتعلق الأمر بنفس المنهج لكن تحت اسمين مختلفين؟ كما يتضح من خلال المبدأ الأول الذي يقوم عليه هذا المنهج، هو أن أول مشكلة ستقف في وجهه هي تلك المتعلقة بالجهوية التي لم تطبق بعد بشكل فعلي كما أريد لها، حتى يتسنى حل المشكلات محليا.

17 اللجنة الخاصة بإعداد النموذج التنموي الجديد، التقرير العام للنموذج التنموي الجديد، مرجع سابق، ص59

18 اللجنة الخاصة بإعداد النموذج التنموي الجديد، ملحق رقم 1، تقديم نتائج الاستماعات والمساهمات المنظمة من طرف اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، 2021، ص18.

19 اللجنة الخاصة بإعداد النموذج التنموي الجديد، التقرير العام للنموذج التنموي، مرجع سابق، ص59

إذا كان المقصود بهذا المنهج التواتري حل كل مشكلة وفق منهجية تكرارية رشيقة، فهل سيتم معالجة كل مشكل على حدة دون الأخذ بعين الاعتبار المنظور الشمولي للتنمية؟ وما المفهوم الذي يمكن أن تأخذه التنمية ذاتها في ظل هذا النموذج التنموي الجديد وفق هذا المنهج التواتري؟

**ت. أهداف التنمية**

تتحدد التنمية على أنها سيرورة وصيرورة في الوقت نفسه تتجه نحو الأفضل، طالما أنها تعني كذلك «العملية التي يمكن بها توحيد الجهود لكل من المواطنين والحكومة لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات المحلية لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى ما يمكن.»[20]

وعطفا على ذلك، فإن أهدافها يمكن تلخيصها في السعي إلى رفاهية الإنسان وإسعاده عبر تلبية حاجاته المختلفة والرفع من مستوى عيشه ومساعدته على تحقيق طموحاته؛ وذلك انسجاما مع الرأي الذي يقول إن «الهدف النهائي للتنمية هو الخير المادي والعقلي والاجتماعي لكل إنسان.»[21]

واتساقا مع معنى التنمية الذي تتبناه اللجنة الخاصة بإعداد النموذج التنموي الجديد، فإن تحديدها لأهداف التنمية لن يخرج عما عرضناه في عمومه، وبالفعل نجدها تحدد أهداف التنمية بشكل عام في «تحقيق الرخاء والتمكين والإدماج والاستدامة والريادة الجهوية.»[22] هي أهداف نبيلة لا شك في ذلك، لكن يبقى سؤال تنزيلها وتحويلها من مجرد شعارات إلى حقائق مادية واقعية ملموسة مطروحا بقوة، بل لعله السؤال الذي يشكل جوهر عملية التنمية، حتى نكون أمام عملية تدخل منظمة ومخطط لها انطلاق من عملية التشخيص إلى عمليتي التنزيل وتتبع مدى تحقق الأهداف المسطرة على أرض الواقع، وفق نظرة شمولية تحرص على الانسجام بين القدرات والفرص.

وبالتالي، نصبح أمام نموذج حقيقي يعرف من أين ينطلق؟ وإلى أين يتجه؟ بل ويمتلك فلسفة وتصورا واضحين ينيران ويرسمان خارطة طريقه بوضوح؛ وذلك تماشيا مع ما جاء في تقرير الخمسينية الذي نجده يؤكد فيما ينص عليه كما يلي: «لا تسعى التنمية الإنسانية إلى زيادة القدرات والفرص فقط، ولكنها تسعى أيضا إلى ضمان توازنها المناسب، من أجل تحاشي الإحباط الناجم عن فقدان الاتساق بينهما.»[23]

---

20 كامل عبد المالك، ثقافة التنمية، دراسة في أثر الرواسب الثقافية على التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص20

21 التنوع البشري الخلاق، التنوع البشري الخلاق، تقرير اللجنة العالمية للثقافة والتنمية، الطبعة العربية، اشراف وتقديم جابر عصفور، ص14

22 اللجنة الخاصة بإعداد النموذج التنموي الجديد، التقرير العام للنموذج التنموي الجديد، مرجع سابق، ص 50

23 اللجنة المديرية، المغرب الممكن اسهام في النقاش العام من أجل طموح مشترك، تقرير الخمسينية، مطبعة دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 2006، ص15

## 3. أبعاد التغيير

في بداية هذه الفقرة، لا بد من التأكيد على أهمية التمييز بين أسس ومرتكزات التنمية من جهة، ودعامات أو محاور أو رافعات التنمية من جهة أخرى، حيث يقصد بأسس ومرتكزات التنمية تلك الشروط الضرورية لقيام أي عملية تنموية، والتي هي أشبه بعملية التهيئة التي تسبق فلاحة الأرض واستغلالها. أما الرافعات أو الدعامات التنموية فيقصد بها تلك المحاور والمداخل؛ أي تلك المجالات التي يتم الاشتغال عليها وفق برامج معينة وخطط موضوعة بإحكام قصد تحقيق أهداف نوعية مجالية محددة بدقة.

إن الخلط بين أسس ومرتكزات التنمية التي هي الشروط الاساسية لقيام أي عملية تنموية، وبين الرافعات والدعامات التنموية التي هي مجالات التدخل العملي التطبيقي، يمكن أن يأتي من التداخل بينها أثناء سيرورة العملية التنموية، ففي بعض الأحيان يكون ما تفتقده العملية التنموية هو أحد الشروط الأساسية التي كان ينبغي التأكد من وجودها قبل إطلاق عملية التنمية. وبالتالي تصبح بعض الرافعات أو المحاور التنموية عاجزة عن تحقيق الأهداف المسطرة لها لانعدام الشروط الضرورية المؤدية إلى تحقيق النتائج المنتظرة، وتصبح بالتالي عائقا أمام العملية التنموية الشاملة برمتها.

لهذا، نجد أن بعض الرافعات أو الدعامات إنما تهم بالأساس توفير شرط من الشروط الأساسية التي يجب توفرها قبل بدء إطلاق العمل الفعلي لأي رافعة من الرافعات أو ربما العملية التنموية ككل. كما يمكن أن يأتي الخلط واللبس كذلك من ذلك التقسيم الذي وضعه كارل ماركس، حين قسم الثقافة إلى بنى فوقية وبنى تحتية ثم أعاد الربط بينهما عن طريق تلك العلاقة الجدلية بينهما. وهي قسمة، لا يمكن الأخذ بها كقاعدة عامة، إذ لا ينبغي استخدامها في غير محلها؛ لأنها تعضية تقسم الذي لا ينقسم. وعلى هذا الأساس، فعندما نطلق هنا مصطلح أبعاد التنمية فإن المقصود به هو ذلك الكل المركب من أسس ومرتكزات التنمية إلى جانب رافعاتها ودعاماتها. على أن الفصل بينهما هو إجراء منهجي لا أقل ولا أكثر.

### أ. أسس ومرتكزات التنمية:

التنمية لا بدلها من شروط أساسية قصد ضمان انطلاقها أولا، ثم التأكد من الانخراط الفعلي والإيجابي فيها ثانيا. هذه الشروط التي يمكن أن نحددها أساسا في حضور الثقة من خلال توفير مناخ مناسب يسوده الأمن والحرية والإنصاف والمساواة إضافة إلى التمكين، وهي كلها عوامل مساعدة لتحرير الطاقات وظهور القدرات الإبداعية. إن ضرورة هذه الشروط لإطلاق أي عملية أو مشروع تنموي، يذكرنا نوعا ما بهرم «ماسلو»، وهذا ما يدعونا للتساؤل، هل استحضرت اللجنة مثل هذه الشروط لإطلاق النموذج التنموي الجديد؟

وهكذا تظهر الشروط الضرورية لتنزيل النموذج التنموي الجديد من خلال رافعات التغيير (الأوراش التحولية لإطلاق النموذج التنموي الجديد) وفق المحاور التالية:

- الرقميات
- الجهاز الإداري
- تمويل النموذج
- مغاربة العالم
- الشراكات الدولية للمغرب[24]

لا شك أن اللجنة الخاصة بإعداد النموذج التنموي راهنت على بناء الثقة اتجاه النموذج التنموي الجديد من خلال الاهتمام بالتكنولوجيا والتحديث بما فيه تحديث الهيكلة والمعاملات الإدارية قصد تحسين جودة الخدمات المقدمة. كما راهنت على التدبير المالي اللازم لتنزيل النموذج، مع العمل على إشراك مغاربة العالم وفق مقاربة تؤكد الخيار التعددي الذي تنهجه المملكة، وهو خيار ييسر التعايش بشتى أنواعه ليس فقط داخل المملكة، ولكن خارجها أيضا، كما حرصت اللجنة على الاستفادة من الشراكات والتجارب الدولية في إطار الانفتاح على العالم.

إن الشروط التي تقترحها اللجنة قصد إنزال النموذج التنموي الجديد تبقى شروطا تعكس وجهة نظر ورؤية اللجنة للنموذج التنموي الجديد، وكيفية تنزيله، هذه الرؤية التي تشدد الاهتمام وتجعله شبه محصور بما هو مادي وملموس، ويركز على الموارد المالية والوسائل اللوجستيكية والفرقاء والشراكات؛ أي حاجيات إنجاز المشروع، فهل توفر هذه الوسائل والحاجيات كفيل بضمان تنزيل سلس للنموذج التنموي قصد تحقيق أهدافه؟

### ب. دعامات ورافعات التنمية

بعد أن اتسع مفهوم التنمية وأضحت تتضمن» من منظورها العام كلا من التنمية الاقتصادية والتغيرات الاجتماعية والثقافية المصاحبة لها.» [25]. أصبح تنزيل النماذج التنموية عموما يقوم على عدة مداخل في نفس

24 اللجنة الخاصة بإعداد النموذج التنموي الجديد، التقرير العام للنموذج التنموي الجديد، مرجع سابق، ص137

25 شارلوت سيمور-سميث، موسوعة علم الانسان، المفاهيم والمصطلحات الأنثربولوجية، 1986، ترجمة تحت إشراف محمد الجوهري، المشروع القومي للترجمة، عدد 2/61، الطبعة الثانية، سنة 2009، ص238

الوقت وبشكل متواز، يسعى التدخل في كل مجال إلى تحقيق أهداف اجرائية محددة بدقة، ولكنها في نفس الوقت تعمل وفق خطة عمل منسجمة تضمن الالتقائية بين المجالات بعضها ببعض.

إذن فاللجوء إلى تقسيم الهدف العام من التنمية، إنما يكون بمثابة إجراء منهجي يسهل الوصول إلى الهدف المنشود عبر تقسيمه إلى أهداف اجرائية أصغر؛ وذلك قصد ضمان الوصول إلى النتائج المطلوبة بشكل جيد، كما قد يتم ترتيب الأهداف حسب الأولوية، حين تكون أهداف بعض المجالات مرتبطة بتحقق أهداف بعضها الآخر، وربما تتبنى عليها. وهكذا نجد أن اللجنة الخاصة بإعداد النموذج التنموي الجديد سعت إلى تحديد أهم المحاور الاستراتيجية للتحول في:

- اقتصاد منتج ومتنوع قادر على خلق قيمة مضافة، ومناصب شغل ذات جودة.
- رأسمال بشري معزز وأكثر استعدادا للمستقبل.
- فرص الإدماج للجميع وتوطيد الرابط الاجتماعي.
- مجالات ترابية قادرة على التكيف: فضاءات لترسيخ أسس التنمية.

من الواضح إذن أن النموذج التنموي الجديد يركز بالأساس على أربع دعامات رئيسة كمداخل للتنمية، وهي:

**أولا: البعد الاقتصادي كمدخل للتنمية**

يرى البعض أن البعد الاقتصادي يجب أن يأخذ مكانة جوهرية خاصة في عملية التنمية، يمكن تشبيهها بدور القلب بالنسبة إلى الجسم، فوفق هذا الطرح تصبح التنمية بالأساس»هي عملية نمو اقتصادي وزيادة ثابتة في الإنتاج والإنتاجية ودخل الفرد.»[26]

وبالرجوع إلى الاقتصاد المغربي، نجد أنه اقتصاد معقد في بنيته، فهو مزيج من الاقتصاد الرأسمالي المبني على الاقتصاد الاجتماعي واقتصاد الريع، كما يبدو تدخل الدولة واضحا في النموذج الاقتصادي المغربي وهذه أعظم مشكلة تحد من مردوديته؛ لأنه اقتصاد بعيد عن منطق اقتصاد السوق الذي يحتم عدم تدخل الدولة فيه وفق ما يفترضه نموذج الاقتصاد الرأسمالي الليبرالي.

إن الاقتصاد المغربي بهذا الشكل يبدو بعيدا حتى عن الاقتصاد الرأسمالي الذي وضع أسسه «آدم سميت»، وربطه بمفهوم اليد الخفية، التي تعني تمكين الأفراد قصد الدفاع عن مصالحهم الشخصية التي تدفع

26 التنوع البشري الخلاق، التنوع البشري الخلاق، اشراف وتقديم جابر عصفور، مرجع سابق، ص20

بالضرورة قدما مصلحة المجتمع ككل، بعيدا عن تدخل الدولة في ذلك. لهذا السبب تقترح اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي التقليل من آثار اقتصاد الريع بدل التخلص منه. كما تحاول المراهنة على القطاعين الخصوصي والثالث كشريكين أساسين إلى جانب القطاع العمومي في التنمية.

كما تؤكد اللجنة على علامة صنع في المغرب، مما يستدعي في نظرنا الاهتمام بقطاع الصناعة بشقيها الحديث والتقليدي، وأن يعمل المغرب على خلق بعض الصناعات الأساسية التي تؤمن بعض الحاجيات الضرورية التي كان يتم استيرادها من الخارج؛ لأن غلق الحدود أمام السلع بسبب جائحة «كوفيد 19»، أثبت للعالم وليس للمغرب فقط خطر وخطورة جعل الصين مصنعا للعالم.

**ثانيا: البعد الإنساني كمدخل للتنمية**

إذا كنا نعتبر التنمية نشاطا يقوم بالأساس على رفاه الأفراد وإسعادهم وتحسين مستوى معيشتهم في شتى جوانبها، باعتبار" أن التنمية لا تشمل الوصول إلى السلع والخدمات وحسب، بل هي أيضا فرصة لاختيار أسلوب حياة كامل وله قيمته والرقي بالوجود الإنساني بكل أشكاله.»[27] فهذا يعني أن الإنسان هو الغاية والهدف من التنمية. لهذا نجد أصواتا ترتفع منادية بعدم اختزال مفهوم التنمية وحصرها في البعد الاقتصادي الصرف وحده على أهميته، كما تؤكد أن التنمية يجب أن تكون عامة، حيث تغطي جميع مجالات وجوانب حياة الإنسان حتى تستحق نعتها بالشاملة.

لا شك أن ضرورة الانتباه إلى جعل الإنسان في قلب وصلب العملية التنموية هو ما راهنت عليه اللجنة الخاصة بإعداد النموذج التنموي، حين اعتبرت أن «المغرب قوة رائدة بفضل قدرات مواطنيه وفي خدمة رفاههم»[28]، وهنا يتضح لنا أهمية التمكين كشرط أساسي لإطلاق النموذج التنموي، والتمكين يحيل هنا على السعي إلى تحسين الحالة الصحية للمواطنين (بدنيا ونفسيا وعقليا)، مع الارتقاء بهم اجتماعيا، كما يحيل على خلق مواطن ذي كفاءة من خلال حصوله على قدر كاف من المعارف والمهارات وتمكينه من التقنيات والوسائل التي تساعده في حياته اليومية، وتيسر اندماجه في الدراسة كما في العمل مهما كانت طبيعة هذا العمل.

**أ. البعد الصحي:**

يعاني القطاع الصحي المغربي بقطاعيه العام والخاص من عدة مشاكل، يأتي في مقدمتها الخصاص الملحوظ في الموارد البشرية، وكذلك النقص الواضح على مستوى التجهيزات والمعدات الطبية، ناهيك عن

27 التنوع البشري الخلاق، التنوع البشري الخلاق، تقرير اللجنة العالمية للثقافة والتنمية، الطبعة العربية، اشراف وتقديم جابر عصفور، مرجع سابق، 13
28 اللجنة الخاصة بإعداد النموذج التنموي الجديد، التقرير العام للنموذج التنموي الجديد، مرجع سابق، ص48

انعدام وجود المستوصفات والمراكز الطبية في عدد من المراكز القروية، أو بعدها عن المواطنين في بعض الحالات. هذه الوضعية التي أدت إلى عدم ثقة المواطنين في جودة الخدمات الطبية المقدمة عموما.

كما أن جائحة «كوفيد 19» عملت على تكريس انعدام الثقة، بما خلفته من اضطراب واضح على مستوى التعامل مع الوباء، وخصوصا ضعف الإمكانات ومحدودية عدد الأسر المخصصة لذلك، مع تفاقم مشاكل قطاع الصحة ليس في المغرب فقط ولكن على مستوى العالم ككل.

**ب. البعد التربوي والتعليمي كمدخل للتنمية:**

تتجلى أهمية وضرورة التمكين أيضا من خلال اعتبار «الرأسمال البشري الثروة الحقيقية لكل بلد؛ لأنه إمكان غير مادي، قابل للاستمرار والتجدد والتطوير، من خلال التربية والتكوين والتأهيل، ومستجدات البحث.»[29]

لقد أثبتت بعض التجارب العالمية أن الاستثمار في الرأسمال البشري هو البوابة الرئيسة للتنمية، ويمكن أن نأخذ هنا كمثال تجربة بعض الدول الأسيوية التي لا تتوفر على موارد طبيعية كاليابان مثلا. وفي مقابل ذلك، نجد تجارب بعض الدول العربية التي تزخر بلدانها بثروات طبيعية مهمة، لكنها أهملت الجانب البشري، وكيف أنها مازالت تعاني ضمن خانة الدول السائرة في طريق النمو، رغم ارتفاع الدخل الفردي والعام فيها.

إن إلقاء نظرة بسيطة على النظام التربوي التعليمي باليابان تبين لنا كيف استطاعت هذه الدولة جعل المدرسة قاطرة تجر المجتمع في مسيرته التنموية وتدفعه إلى الأمام؛ وذلك من خلال إيمانها أن «التربية أساسا لا توجه إلى زيادة المعرفة عند الفرد، بل إلى خلق الرفاهية في المجتمع.»[30] وهذا عكس تماما ما يحدث في الدول التي مازالت فيها المدرسة تنتظر من المجتمع أخذها معه نحو طريق التنمية، وتشكل بالتالي عائقا حقيقيا في وجه التنمية، ولهذا السبب «هناك إجماع اليوم على أن مؤسساتنا لم تعد لها قيمة، إلا أن مرد ذلك ليس إليها هي، بل إلينا نحن».[31]

نعم، مرد ذلك إلينا نحن؛ لأننا لم نحدد بوضوح ما نريده وما ننتظره من المدرسة كمؤسسة ثقافية وتربوية تعليمية، أضحى جل ما نترقبه منها هو الحصول على درجات تقديرية عليا، وشهادة تثبت ذلك، في

29 المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، من أجل مدرسة الانصاف والجودة والارتقاء، رؤية استراتيجية للإصلاح 2015/2030. ص88.

30 هربرت ريد، التربية عن طريق الفن، 1943، ترجمة عبد العزيز توفيق جاويد، الهيئة العامة المصرية للكتاب، مصر، 1996، ص 398

31 فريدريك نيتشه، أفول الأصنام، ترجمة حسان بورقية ومحمد الناجي، مطبعة افريقيا الشرق، الدار البيضاء، الطبعة الثانية، سنة 2008.ص92

حين أن وظيفة المدرسة أكبر من هذا «إذ ليس المقصود تعليم معرفة بل التربية على سلوك، وعلى طريقة حياة.»[32]

ومن هذا المنطلق، يمكن القول إن التنمية الشاملة والمستدامة الحقيقية هي تلك التي تركز على الرأسمال البشري وحسن استثماره، وتراهن على «إن التعليم هو العمود الفقري لكل مشروع تنموي. وهو المحرك الأساس الذي تعتمده الدول لتحقيق الانتقالات النوعية الهادفة إلى الرقي والتقدم وبناء مجتمع الديمقراطية والمعرفة وتكافؤ الفرص.»[33]

لا شك أن حديثنا عن نموذج تنموي جديد يجعلنا ملزمين أولا وقبل كل شيء بإعادة النظر في نظامنا التربوي التعليمي ككل، واستحضار نموذج تعليمي جديد أيضا ينسجم ويتوافق مع متطلبات المرحلة الجديدة؛ لأنه بات واضحا وكما يؤكد ذلك الدكتور «عبد الله العروي» أن «الحل في التربية. وهناك من سيقول ودور الدولة؟ حل التربية هو في إطار الدولة، وفي إطار العائلة، وفي إطار الحزب، والفئة، والجمعية، والمعمل، إلى آخره.»[34]

إن المراهنة على المدرسة باعتبارها مؤسسة حاملة وناقلة للثقافة في نفس الوقت، يؤكد «أن منظومة التربية والتكوين هي عماد التنمية بمختلف أبعادها وتجلياتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ضمن مشروع مجتمعي متكامل يتوخى بناء دولة الحق والقانون، تسود فيه الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص والمساواة.»[35]

على المدرسة أن تكون مكانا مناسبا لتعلم وتعليم التربية على الاختيار، والتربية على القيم الوطنية والإنسانية، ومكانا لتعلم الديمقراطية وممارستها، انطلاقا من المشاركة في اختيار النموذج البيداغوجي، والطرائق والوسائل والكتب التعليمية، إلى المشاركة في بناء الدروس والتعلمات الصفية؛ لأن هذا ما نفتقده حقا، وهو ما يسبب نفورا من المدرسة؛ لأنها لا تلبي حاجيات المتعلم وأسرته، كما أنها بعيدة عن اهتمامات الأطفال وميولاتهم، وتفرض عليهم فرضا.

ينبغي العمل إذن على تأهيل المدرسة المغربية وتزويدها بالماء الصالح للشرب وربطها بالكهرباء، كما ربطها بقنوات الصرف الصحي، إضافة لتوفير شبكة الإنترنيت التي أضحت ضرورة خصوصا مع جائحة

32 جان - ماري مولر اللاعنف في التربية، ترجمة محمد علي عبد الجليل، معابر للنشر والتوزيع، دمشق، الطبعة 1، سنة 2009. ص 17

33 لحسن مادي، التربية على القيم الانسانية وسبل بنائها، دار السلام للنشر، الرباط، المغرب، ط1، 2020.ص 7

34 عبد الله العروي، عوائق التحديث، منشورات اتحاد كتاب المغرب، الطبعة الأولى، سنة 2006. ص55

35 لحسن مادي، التربية على القيم الانسانية وسبل بنائها، مرجع سابق، ص7

كورونا وما فرضته من تعليم افتراضي عن بعد يستلزم توفير الموارد الرقمية للمتعلمين. نقول هذا في الحين الذي لا تتوفر فيه مجموعة من المدارس، حتى على مسالك طرقية تضمن وصول روادها إليها بشكل مريح.

أما على مستوى المشاركة في الاختيارات يمكن أن نأخذ كمثال ذلك النقاش الدائر حاليا حول اختيار اللغة الأجنبية الأولى بين الفرنسية والإنجليزية، ناهيك عن السجال الواقع حول لغة التدريس الرسمية بين الفصحى والدارجة.

فهل استحضرت اللجنة الخاصة بتقديم النموذج التنموي الجديد كل هذه المعطيات؟ وهل وضعت القيم التربوية التي تعني أساسا «الخدمات، الثقافة، المعلومة، الإعداد للحياة الاجتماعية النشيطة، الانضباط أو القدرة الذهنية، إلخ.»[36] أمامها، وهي منكبة على إعداد هذا النموذج؟

**ثالثا: الإصلاح الاجتماعي كمدخل للتنمية**

يرد في تصدير دستور المملكة المغربية لسنة 2011، أن المغرب «دولة ديمقراطية يسودها الحق والقانون، تواصل بعزم توطيد وتقوية مؤسسات دولة حديثة، مرتكزاتها المشاركة والتعددية والحكامة الجيدة، وإرساء دعائم مجتمع متضامن، يتمتع فيه الجميع بالأمن والحرية والكرامة والمساواة، وتكافؤ الفرص، والعدالة الاجتماعية، ومقومات العيش الكريم في نطاق التلازم بين حقوق وواجبات المواطنة.»

يتضح من خلال هذه الفقرة المراهنة على مفهوم الدولة الاجتماعية، التي يسود بين أفرادها ومؤسساتها التضامن والتكافل. وعليه سارعت الدولة إلى تنزيل عدد من الإجراءات الرامية إلى ترسيخ قيم التضامن والتكافل الاجتماعيين كتعميم التامين الإجباري على المرض، وخدمة «الراميد»، ودعم الاقتصاد الاجتماعي من خلال الأنشطة التي خلقتها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

كما أوصت اللجنة الخاصة بإعداد النموذج التنموي الجديد بضرورة الاهتمام بالمرأة وإشراكها في الأنشطة الاقتصادية، وخصوصا المرأة القروية. لكنها أهملت أو غفلت عن العديد من النقط التي تشكل عائقا حقيقيا قد يقوض كل الجهود والمساعي التي تروم تحقيق الدولة الاجتماعية بشكل سليم، ونذكر هنا على سبيل المثال:

- وضعية الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

- وضعية اللغة الأمازيغية في الإدارة المغربية.

36 John dewey,démocratie t education, introduction à la philosophie de l'éducation, presentation de gérard dlabelle, p277

- الاحتقان الاجتماعي بسبب تطبيق نظام التعاقد وتقليص سن المترشحين.

- الزيادة في سن التقاعد.

- إضافة إلى وضعيات طارئة أخرى خلفتها جائحة كورونا.

إن السعي إلى إرساء أسس الدولة الاجتماعية المبنية على التكافل والتضامن، وبالتالي المراهنة على الإصلاح الاجتماعي كمدخل للتنمية يجب أن ينطلق من الثقافة ثم يعود إليها، «فالناس يتكافلون لكونهم يشتركون في قيم مشتركة تعاضدها الطقوس»[37]، فرغم أهمية الاقتصاد الاجتماعي، إلا أن التضامن يعد «ظاهرة ثقافية أكثر منها اقتصادية».[38]

تبقى الإشارة في نهاية هذه الفقرة إلى أن الاقتصاد الاجتماعي يعد ركيزة قوية في بناء الدولة الاجتماعية، لكن الدولة كان لها رأي آخر عندما قررت تحرير بعض السلع المدعمة من طرف صندوق القاصة، وتحرير أسعار هذه المادة الحيوية تحديدا كان أثر كبير على أسعار باقي المواد، كما انعكس على زيادة مصاريف تنقل الأشخاص.

**رابعا: البعد المجالي والبيئي كمدخل للتنمية**

تراهن الدولة ومعها اللجنة الخاصة بإعداد النموذج التنموي الجديد على الجهوية المتقدمة كخيار استراتيجي للنهوض بالجهات وتنميتها على جميع المستويات. انطلاقا من أن الجهوية ليست فقط خيارا سياسيا، بل هي كذلك خيار ثقافي يسعى لضمان التنمية المستدامة والشاملة من خلال البعد الإداري، والاقتصادي والاجتماعي، والتربوي التعليمي والصحي...

فإذا كانت «الثقافوية» نظرية ترى أن الوسط الثقافي يؤثر بقوة في الفرد، فهي نظرية ترى كما يقال: إن الإنسان ابن بيئته. فإنها بالمقابل تسعى لتنظيم العلاقة بين الإنسان وبيئته، حيث تتيح للإنسان ترشيد الموارد الطبيعية المتاحة له، وعدم استنزافها وحرمان الأجيال القادمة منها، في إطار ما يسمى بالعدالة الجيلية.

37 جون سكوت، علم الاجتماع المفاهيم الأساسية، 2006، ترجمة محمد عثمان، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ط1، سنة 2009، ص109

38 نفس المرجع، ص 109

إن غاية هذا البعد وأهميته تتجلى في حث الإنسان على «استخدام الموارد المتجددة والقابلة للتجدد لدفع النمو الاقتصادي، مع المحافظة على التنوع البيولوجي وأصناف النوع الحيواني، والالتزام بالمحافظة على نظافة الهواء والماء والأرض.»[39]

يلح الميثاق الوطني للتربية والتكوين، كما الرؤية الاستراتيجية على أهمية انفتاح المدرسة على محيطها الخارجي، ولم تخرج اللجنة المكلفة بإعداد النموذج التنموي الجديد على هذا الطرح عندما اقترحت تجربة مدرسة «أيت بوكماز»، وهي تجربة تظهر مدى انفتاح المدرسة على أنشطة المنطقة الموجودة بها، كما أنها عملت على تقوية تعلم وتعليم اللغة الأمازيغية التي هي لغة أبناء المنطقة ورواد المدرسة. وهنا نعيد التساؤل حول اختيار اللغات الأجنبية المفروضة في النظام التعليمي، خصوصا وأننا نعلم مكانة اللغة الإسبانية في مناطق الشمال المغربي مثلا.

سعت اللجنة الخاصة بإعداد النموذج التنموي الجديد إلى الإحاطة بمختلف المحاور والأبعاد التي يمكنها أن تساهم في خلق تنمية حقيقية شاملة ومستدامة حسب منظورها الخاص، لكنها أسقطت من حساباتها بعض الأبعاد كمداخل لا تقل أهمية عن سابقاتها في التنمية الشاملة والمستدامة؛ لأن التنمية نسق متكامل يشتغل في انسجام تام، وأن إغفال بعض المداخل سيؤدي إلى خلل في طريقة اشتغال النسق نفسه، وهو هنا التنمية الشاملة المستدامة. هذه الأبعاد أو المداخل التي أُهمِلت أو لنقل لم تأخذ حقها كاملا هي ما سنحاول الاقتراب منها وملامستها في المحاور القادمة قبل حديثنا عن البعد الثقافي. ويأتي على رأسها البعد القانوني والحقوقي والبعد الإيديولوجي السياسي والبعد الديني

**خامسا: البعد القانوني والحقوقي كمدخل للتنمية**

يكتسي هذا البعد أهميته من ضمانه للأمن والأمان، وتوفيره المناخ اللازم من الحرية للأفراد والجماعات، وضمان المساواة بين الجميع في الحقوق كما في الواجبات دون تمييز مهما كان نوعه. هذه الشروط أو معطيات تعمل مجتمعة على زيادة منسوب الثقة كما تجعل إمكانية الابداع والابتكار متاحة بشكل أفضل؛ لأن «دعم وتعزيز الحرية الإنسانية هو في آن واحد الهدف الرئيسي والوسيلة الأساسية للتنمية.»[40]

39 انتوني غدنز، علم الاجتماع، الطبعة الرابعة، سنة 2001، ترجمة وتقديم فايز الصيّاغ، المنظمة العربية للترجمة، توزيع مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى سنة 2005. ص640

40 أمارتيا صن، التنمية حرية. مؤسسات حرة وانسان متحرر من الجهل والمرض والفقر، 2000، ترجمة شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة، العدد 303، سنة 2004. ص70

إن منسوب الثقة يتراجع في غياب الأمن، وتقلص مناخ الحرية، وعندما نقول الحرية، فإننا نقصد بها الحرية الخاصة بالأفراد كما الحرية الخاصة بالدولة في اختياراتها بعيدا عن الضغوطات والإملاءات الخارجية.

إن الحديث عن البعد القانوني والحقوقي يعني استحضارنا لحقوق الإنسان عموما، وحقوق الأقليات بشكل خاص، وهوما يحيلنا بدوره على مسألة التعددية التي تمجد الحريات الثقافية بشتى أنواعها وتدافع عنها، بما أن التنمية الثقافية العامة تعني «التدبير المعقلن للتعدد الثقافي الذي يتميز به مجتمع من المجتمعات.»[41]

كما يجعلنا هذا البعد القانوني والحقوقي نقف عن بعض النقط التي مازالت محل تشكيك وتخوف أو محل خلاف من قبيل:

- استقلالية القضاء ونزاهته.

- قانون الإرهاب.

- قانون الأحزاب السياسية والنقابات.

- قانون الإضراب.

- قانون الجريمة الإلكترونية.

- تنفيذ عقوبة الإعدام.

**سادسا: البعد الايديولوجي والسياسي كمدخل للتنمية**

يرتبط هذا البعد ارتباطا وثيقا بالبعد السابق، نظرا للتداخل الشديد بين ما هو إيديولوجي وسياسي مع ما هو قانوني وحقوقي. لكن الفصل بينهما جاء كإجراء منهجي للمساعدة أكثر على التحكم في مكونات كل بعد، ولإعطاء كل بعد حقه قدر الإمكان.

المستوى الإيديولوجي:

لعل المعنى الأعم والأكثر شيوعا للإيديولوجيا هو ذلك الذي يربطها بعلم الأفكار، الذي يجسد أفكار وتصورات المجتمع حول طريقة تنظيم الحياة العامة فيه. فكيف تدبر الدولة المغربية أمورها على المستوى

41 حماني أقفلي، الثقافة والتنمية البشرية فكرة التنمية الثقافية، مرجع سابق، ص70

الإيديولوجي؟ هذا مع الأخذ بعين الاعتبار أن، المغرب يشكل فسيفساء ثقافية، ويتميز بتعدد ثقافاته وتنوعها بشكل لا تخطئه العين، وعلما كذلك «أن التنوع الثقافي، هو تعدد الأفكار واختلاف التصورات حول الوجود والحياة، وتعدد التعابير الثقافية.»[42]

إذا كان الدستور المغربي لسنة 2011 يؤكد أن المملكة المغربية دولة دينها الإسلام، كما يحيل على أن المملكة دولة ديمقراطية تسعى لتبني التعددية كخيار سياسي لتجسيد التنوع الثقافي الذي يميز البلاد، فكيف يمكن فهم توجه الدولة المغربية هذا؟

إذا كانت الليبرالية ترتبط ارتباطا وثيقا بالحريات، وتعلي من شأن الفرد وتعطيه حق الأولوية والمبادرة، ألا يعني هذا الطرح أن المغرب دولة ليبرالية؟

ثم ألا تحيل العلمانية كمسألة تتعلق بالحكم على التعددية ورفض فرض الرأي الواحد المتمثل أساسا في رأي الدولة؟ وبالتالي كيف يمكن التوفيق بين إعلان الدولة الدينية الإسلامية مع خيار التعددية الذي يعني تدبير التنوع الثقافي بما فيه الديني، قصد الإعلاء من قيم الاختلاف، وجعله مصدر ثراء وغنى للثقافة المغربية، وإظهاره على أنه التنوع في إطار الوحدة؟

المستوى السياسي:

يكاد يجمع جل المتتبعين للشأن السياسي بالمغرب على أن البلاد تعيش أزمة سياسية حقيقة تتجلى أهم مظاهرها في العزوف السياسي عن الانتخابات من طرف المواطنين. هذا العزوف الذي يظهر انعدام الثقة في الأحزاب السياسية والنقابات كذلك، والأخطر من ذلك هو فقدان الثقة في المؤسسة البرلمانية التي من المفترض أنها تضم نواب الأمة وممثلي الشعب، وهذا ما حاولت رئاسة مجلس النواب في الولاية السابقة تداركها عندما أصدرت إحالة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بتاريخ 26 يوليوز 2018، من أجل إعداد دراسة حول المقاربة النيابية للنموذج التنموي الجديد للمملكة، وهو ما استجاب له المجلس بإصداره للتقرير الذي يحمل الإحالة الذاتية رقم 2019/24.

تنطلق اللجنة الخاصة بإعداد النموذج التنموي الجديد من الدستور المغربي كمرجعية أساسية لبناء نموذجها، لكنها لم تنتبه إلى تلك الأصوات التي تعبر عن عدم رضاها بمقتضيات الدستور نفسه، وتطمح إلى تعديله ومراجعته. كما أنها أهملت أصوات المغاربة الذين يذهبون إلى ضرورة تبني الملكية البرلمانية بدل الملكية الدستورية.

42 المرجع نفسه، ص 52

مثل هذه الأسئلة وغيرها، وإن باتت تطرح بقوة في الآونة الأخيرة، خصوصا مع تزايد الإقبال على وسائل التواصل الاجتماعي وانتشارها، إلا أننا نجد صمتا رهيبا حولها بدل أن يتم توضيح توجه الدولة وموقفها منها، أو حتى على الأقل طرحها للنقاش العمومي بكل جرأة وشجاعة.

**سابعا: البعد الديني كمدخل للتنمية**

نفهم كيف أن الفصل 41 من الدستور المغربي لسنة 2011 يحد من إمكانية الخوض في بعض الأمور الدينية، كما يجعل عملية طرح الحلول منافية للدستور نفسه الذي تتخذه اللجنة إطار مرجعيا للنموذج التنموي الجديد ككل. لكن الأمانة العلمية تقتضي نقل الصورة كاملة وكما هي، وهذا ما ألح وأكد عليه (جلالة الملك محمد السادس في خطابه بمناسبة عيد العرش 29يوليوز 2019)، حين قال: «وإننا ننتظر منها أن تباشر عملها، بكل تجرد وموضوعية، وأن ترفع لنا الحقيقة، ولو كانت قاسية أو مؤلمة، وأن تتحلى بالشجاعة والابتكار في اقتراح الحلول.»

وعليه ينبغي أن يطرح كل شيء قد يعتقد وقوفه كعائق أمام تحقيق التنمية للنقاش، لا أن تبقى بعض القضايا متوارية في إطار المسكوت عنه، وتصبح بالتالي ألغاما قابلة للانفجار في أي لحظة مهددة بنسف كل الجهود التنموية السابقة. ويأتي في مقدمة هذه القضايا مسألة تجديد الخطاب الديني ككل، إضافة إلى بعض النقط التي تطفو على السطح بين الفينة والأخرى من قبيل: الإجهاض والتبرع بالأعضاء والعلاقات الرضائية والمثلية والإرث والجهر بالإفطار في شهر رمضان...

**ثامنا: البعد الثقافي كمدخل للتنمية**

تظهر لنا الثقافة في النموذج التنموي الجديد في سياق الخيار الثالث ضمن المحور الثالث، فهي تبدو كآلية أو وسيلة لا أكثر؛ وذلك لأن جل التركيز منصب على البعد الاقتصادي. «فالثقافة في الرأي الذي يركز على النمو الاقتصادي، لا تلعب دورا مهما، بل ليست إلا أداة ووسيلة تساعد على دفع النمو الاقتصادي أو عرقلته.»[43]

هذا في الوقت الذي اتسع فيه مفهوما الثقافة والتنمية معا، واتضح «إنها العمل اليومي من أجل تلبية الحاجات الروحية والنفسية والثقافية المتنوعة للإنسان، وتوفير الشروط المعنوية الضرورية لإسعاده.»[44]

43 التنوع البشري الخلاق، تقرير اللجنة العالمية للثقافة والتنمية، الطبعة العربية، اشراف وتقديم جابر عصفور، مرجع سابق، ص21

44 حماني أقفلي، الثقافة والتنمية البشرية فكرة التنمية الثقافية، مرجع سابق، ص96

إن بروز الثقافة في النموذج التنموي الجديد بهذا الشكل الباهت والمختزل، يعكس تصور «كولين ميرسيه» الذي يرى أن «مشكلتنا الكبرى في السياسة الثقافية - في رأيي- ليست نقص المصادر، بل هي نقص الإرادة والالتزام، بل ونقص تزامن السياسة مع الوقت الذي تتم فيه، إنها مشكلة سوء بلورة أو سوء تعرف على موضوع السياسة ذاته ألا وهو: الثقافة.»[45]

بات من الضروري إذن أن نحدد ما نعنيه بلفظة «ثقافة»، هل هي فقط «نسق يُكسب الفرد المعارف والمهارات والأفكار والمعتقدات والأذواق والمشاعر، بالاحتكاك مع الآخرين أو بأشياء وموضوعات كالكتب والأعمال الفنية.»[46] أم إنها تتعدى ذلك إلى التطبيق الفعلي، حيث تأخذ الثقافة معناها كاملا كوعي وممارسة في نفس الوقت، وإلا ما فائدة الوعي دون ممارسته؟

## 4. الميثاق

الميثاق هو تعاقد قد يكون صريحا أو ضمنيا بين طرفين على الأقل حول موضوع محدد بعينه، يكون التعاقد مبنيا أولا على الثقة والتوافق على مضامين العقد، مع تحديد واجبات ومسؤوليات كل طرف، كما ينبغي أن يقوم التعاقد على المنفعة ثانيا. أما من جهة ثالثة، فإن التعاقد ينبغي أن ينطلق من مبدأ الولاء، فهذه المرتكزات مجتمعة هي ما يضمن الالتزام الحقيقي بتفعيله.

يشكل النموذج التنموي الجديد في هذه الحالة موضوع التعاقد، أما طرفا العقد فهما الدولة بمختلف أجهزتها ومؤسساتها الحكومية كطرف أول يسعى لاقتراح وتنزيل مضامين النموذج التنموي الجديد. أما الطرف الثاني، فهو فعاليات المجتمع المدني أفرادا ومؤسسات كشريك ومستفيد في نفس الوقت.

### أ. الثقة:

نعلم حسب مقتضيات الدستور المغربي لسنة 2011، أن مهمة اقتراح وتنزيل مضامين النموذج التنموي الجديد موكولة للمجلس الوزاري، وعليه فإن الملك بصفته رئيس هذا المجلس قد كلف لجنة خاصة للقيام بهذه المهمة «لقد قررنا تكليف لجنة خاصة، مهمتها تجميع المساهمات، وترتيبها وهيكلتها، وبلورة خلاصاتها في إطار منظور استراتيجي، شامل ومندمج.»[47] لا شك أن هذه اللجنة تحظى بثقة صاحب الجلالة، لكن هل تحظى بنفس الثقة لدى الطرف الآخر من التعاقد؟

45 التنوع البشري الخلاق، تقرير اللجنة العالمية للثقافة والتنمية، الطبعة العربية، اشراف وتقديم جابر عصفور، مرجع سابق، ص261

46 Radcliffe brown, structure et fonction dans la société primitive traduction françois et louis marin, édition minuit, 1968,p 60

47 من خطاب جلالة الملك محمد السادس في افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية العاشرة بتاريخ 12 أكتوبر 2018

هنا نستحضر تصريح الأستاذ «خالد الجامعي» قبيل وفاته رحمة الله عليه، الذي أكد أن المغاربة لهم ذاكرة قوية، وأنهم يتذكرون جيدا ما وقع في عهد رئيس اللجنة الخاصة بإعداد النموذج التنموي الجديد إبان فترة توليه وزارة الداخلية. فكيف نطلب منهم التجاوب معه والثقة فيه؟ وحتى إذا ما تجاوزنا هذه النقطة، ونظرنا في لائحة أعضاء اللجنة التي يبقى بعضهم غير معروف للعامة، فإننا نلاحظ خلوها من أسماء شخصيات تمثل الفن والأدب والرياضة وممثلي الأحزاب والنقابات...

ليس الغرض هنا هو التقليل من شأن أعضاء اللجنة المكلفة بإعداد وصياغة النموذج التنموي الجديد أو التشكيك في كفاءاتهم، بقدر ما هو استغراب من عدم حضور بعض الأسماء والشخصيات التي كان من الممكن أن تقدم إضافات نوعية متميزة لعمل اللجنة. طالما أن عدد أعضاء اللجنة وصل 35 عضوا، وأن الهدف هو الانفتاح على أكبر عدد ممكن من ممثلي جميع فئات المجتمع المغربي، وإشراكها في عملية إنتاج النموذج المقترح، لا الاكتفاء بالإنصات لها فقط، قصد ضمان التزامها الفعلي بالميثاق بكل طواعية.

وربما كان السعي إلى إشراك أكبر عدد من المواطنين والمؤسسات خلال مرحلة الإنصات من بين النقط المضيئة التي ميزت عمل اللجنة قصد استرداد أو بالأحرى إعادة بناء الثقة لدى المواطنين وكافة الشركاء والفرقاء، باعتبار أن الإنسان عموما يثق في كل ما أنتجه بنفسه أو شارك فيه، وهذا ما عبر عنه «ماكس فيبر» بقوله: «الإنسان كائن يتشبث بشبكة المعاني التي نسجها بنفسه.»[48]

**ب. المنفعة:**

يجب أن يشعر كل مواطن أنه هو الغاية والهدف من المشروع التنموي؛ بمعنى أن المشروع هو مشروعه هو، ومشروع عائلته، ومشروع مجتمعه، وبالتالي فإن دوره فيه لا يقل عن دور أي شخص آخر، كما أنه سيستفيد من ثماره كغيره تماما. أما في حالة الشراكات الدولية او استدعاء الخبرات ورؤوس الأموال الاجنبية للاستثمار في البلاد والانخراط الإيجابي في نموذجها التنموي، فلا بد من التركيز على الثقة أولا، ثم ثانيا على مبدأ المنفعة المتبادلة بين جميع الأطراف في إطار علاقة رابح/رابح.

إن إبداء المنفعة المتبادلة بين جميع الأطراف هو السبيل لخلق حس المسؤولية والمصير المشتركين لدى الجميع، ومعه ضمان الولاء للقضية الكبرى التي تواجه الجميع، ألا وهي الحرص على نجاح المنافع الخاصة المؤدية بدورها إلى إنجاح النموذج التنموي الجديد برمته كتحصيل حاصل، وهذا ما يؤكد عليه «آدم سميت» من خلال طرحه لمفهوم اليد الخفية، حين تصبح رعاية وخدمة المصالح الفردية الشخصية تعني خدمة المصالح العامة، حيث العائد العام للمجتمع هو مجموع عوائد الأفراد.

48 تركي الحمد، الثقافة العربية في عصر العولمة، دار الساقي بيروت، الطبعة 1، سنة 1999، ص17.

### ج. الولاء:

تراهن اللجنة الخاصة بإعداد النموذج التنموي الجديد على إذكاء قيم المواطنة والحس المدني، وتقترح من أجل ذلك (الإطار 10 مواطنة متجددة: قيم مشتركة، الحريات والحس المدني). مؤكدة في ذات الوقت على أنه «لا يمكن الارتقاء نحو مستقبل مشترك دون جذور مشتركة يمكن الارتكاز عليها.»[49]

لا شك أن الانخراط الفعلي والإيجابي في المشروع التنموي الجديد يقتضي الانتقال من المواطنة كمبدأ قيمي إلى الولاء كمبدأ أخلاقي؛ بمعنى الانتقال من القيم إلى الأخلاق. وعندما نقول الأخلاق، فإننا نقصد ترجمة القيم إلى سلوكيات وأفعال ملموسة عمليا على أرض الواقع؛ أي الانتقال من الجانب النظري إلى التطبيقي العملي.

إن الولاء كما يحدده (جوزايا روس، 1930) لا يرتبط بالحرب فقط بل يتخذ صورا متعددة. إنه بحث عن قضية كبرى تربط مجموعة من الأفراد في حياة واحدة، والعمل على خدمة هذه القضية بتفان.[50] ما يفيد أن الولاء لا ينبني على الخوف أو الترهيب، وإنما على الترغيب المبني على الثقة والمنفعة، وهذا ما يضمن الانخراط الطوعي اللامشروط.

عطفا على ما سبق، يمكن الجزم بأن التزام الفاعلين والمتدخلين وعموم المواطنين في تنفيذ توصيات النموذج التنموي الجديد ينبغي أن يكون محكوما بسلطان الثقافة نفسها، مستحضرين طبعا مفهوم الثقافة، باعتبارها وعيا وممارسة أولا وأخيرا. فإذا كنا ننعت شعبا أو جماعة ما بانها تتمتع بثقافة الاختلاف مثلا، فإننا في الواقع نصدر مثل هذا الحكم بناء على تلك السلوكيات والأفعال التي تدل عمليا على هذه الثقافة، لا على المعارف والمعلومات التي يتم تداولها داخل هذا المجتمع عن الاختلاف كمفهوم نظري فقط.

## 5. ملامح النموذج التنموي المنشود

انطلاقا من الفرضية التي ترى أن أية «سياسة للتنمية ينبغي عليها أن تكون حساسة بعمق للثقافة ومستوحاة منها.»[51] أصبح من المستحيل تصور مشروع تنموي حقيقي لا يتخذ من الثقافة وسيلة وغاية في الوقت نفسه، فما طبيعة العلاقة القائمة بينهما؟

49 اللجنة الخاصة بإعداد النموذج التنموي الجديد النموذج التنموي الجديد، التقرير العام، 2021، ص 9

50 عن جوزايا روس، فلسفة الولاء، 1930، ترجمة أحمد الأنصاري ومراجعة حسن حنفي، المشروع القومي للترجمة، عدد 337، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، سنة 2002

51 التنوع البشري الخلاق، تقرير اللجنة العالمية للثقافة والتنمية، الطبعة العربية، اشراف وتقديم جابر عصفور، ص263

إذا كانت التنمية تحيل على الزيادة والكثرة والارتفاع والانتقال من مكان إلى آخركما رأينا سابقا، فإننا نجد في القواميس اللغوية الجذر (ث. ق. ف) كلمة واحدة إليها ترجع الفروع، وهو إقامة درء الشيء.[52]

ما يعني أنهما معا التنمية والثقافة تهتمان بإصلاح الانسان وتهذيبه والرقي بمستوى معيشته في جميع جوانبها، على الأقل هذا ما يؤكده هذا البيت لكثير عزة:

**«ألا إنما يكفي الفتى عند زيغه**

**من الأود البادي ثقاف المقوم»[53]**

هذه الغاية المشتركة بين الثقافة والتنمية تتضح أكثر من خلال حديثنا عن التنمية الشاملة والمستدامة الذي هو في جوهره حديث عن الثقافة، باعتبار مداخل التنمية هي ذاتها مكونات الثقافة في نفس الوقت. طبعا إذا أخذنا الثقافة بمفهومها الأنثربولوجي الواسع كما صاغه (ادوارد تايلور، 1871).

إن اختزال الثقافة وحصرها في الآداب والفنون والأنشطة الذهنية والفكرية عموما هو ما يحجب حقيقتها وأهميتها، وبالتالي يخفي الوظيفة الحقيقية التي تلعبها الثقافة في حياة الإنسان اليومية، بما أنه كائن ثقافي. والثقافة هنا تحيل على كل ما نفعله أو نفكر فيه أو نعتقده أو نشعر به ونحسه أو نستخدمه أو نمتلكه...

لا شك أن اختزال مفهوم الثقافة هو نتيجة لكون الآداب والفنون هي رسائل محتواها بالأساس هو مكونات الثقافة المختلفة (لغة، دين، اقتصاد، سياسة، تقاليد وعادات، طب، علوم...)، تبعث من مرسل إلى متلقي يتلقاها عبر إحدى حواسه أو أكثر، لكنها تخاطب الذهن والفكر بغية إدراك معناها أولا، ثم التصرف على أساسها عمليا من خلال السلوكيات والافعال التي نمارسها بشكل يومي في شتى المجالات الحياتية.

تسعى التنمية إذن إلى الرقي والارتقاء بالأفراد والمجتمعات، وهو ذاته مسعى وهدف الثقافة وكأنهما وجهان مختلفان لنفس العملة، بما أن غايتهما واحدة. يتأكد لنا هذا الطرح عندما نجد «أرنولد» يعتبر «الثقافة هي دراسة الكمال، والتي من شأنها أن تقود إلى كمال متناسق بتطويرها لكل جوانب إنسانيتنا م إلى كمال عام بتطويرها لكل إجزاء المجتمع. والناس يصبحون مثقفين باتباعهم طريق الكمال.»[54]

إن النظر إلى الثقافة وفق منظور المقاربة الوظيفية يجعلنا نرى «الثقافة قبل كل شيء جهاز آلي، يسمح للإنسان حل المشاكل والخاصة التي يجب أن يصادفها في وسطه أثناء تلبية حاجاته.»[55] وهنا يصبح الحاجز

52 ابن فارس، مقاييس اللغة، ج1، تحقيق محمد عبد السلام هارون، 1979، ص382

53 ديوان كثير عزة، جمع وشرح إحسان عباس، نشر وتوزيع دار الثقافة، بيروت، 1971. ص 335

54 هارلمبس وهولبورن، سوشيولوجيا الثقافة والهوية، ترجمة حاتم حميد محسن، دار كيوان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سنة 2010. ص 40

55 Bronislaw malinowski, une théorie scientifique de la culture: et autres essais, traduit par pierre clinquart, p 127

بين الثقافة والتنمية رفيعا جدا، حيث إن كل تغيير في أي مجال أو مدخل من مداخل التنمية التي هي مكونات الثقافة يؤدي بالضرورة إلى تغير في بنية الثقافة العامة نفسها التي تميز المجتمع ككل، ما يستوجب إعداد الذهنيات قصد التكيف مع الثقافة الجديدة. كما أن التغيير الذي ننشده في مجال ما قد يؤدي إلى تغيير في مجال آخر، وربما قد يتعداه إلى غيره.

يرى ماكس فيبر أن الرأسمالية هي وليدة روح الأخلاق البروتستانتية، وهذا يعطينا مثالا عن تأثير الجانب الديني في العامل الاقتصادي، هذا الأخير الذي يؤثر بدوره في الجانب الاجتماعي بعلاقاته المتشعبة حسب النظرية الماركسية. إن النمو الاقتصادي إذ يعني زيادة الدخل الفردي والعام، فإنه يعني كذلك ظهور طبقة جديدة بعادات وقيم وأخلاق جديدة تفرض نمط حياة وأسلوب عيش جديد وجب التكيف معهما بالنسبة إلى الأفراد كما للمجتمع ككل.

يجب أن يقوم الرهان التنموي الحقيقي على الثقافة وتحديدا التعليم بما هو عملية تثقيف بالأساس، وهو الرهان الذي أطلقه صاحب الجلالة في خطابه الذي ألقاه بتاريخ 30 يوليوز 2015: «يظل إصلاح التعليم عماد تحقيق التنمية ومفتاح الانفتاح، والارتقاء الاجتماعي، وضمان لتحصين الفرد والمجتمع من آفة الجهل والفقر، ومن نزوعات التطرف والانغلاق.» حيث تتجسد وظيفة المدرسة الحيوية باعتبارها «حاملة للثقافة وناقلة لها في نفس الوقت»[56]

صحيح أن انتقال وامتصاص الثقافة تأتي من احتكاك الإنسان بغيره أو بالأشياء من حوله كيف ما كان نوعها، لكن التنشئة الثقافية التي تتم عبر قطاع التربية والتعليم يكون له أثر أكبر في حياة الفرد؛ لأنها تأتي بشكل محدد ومدروس بعناية، فهي تنشئة تسعى لمقاربة السؤال الصعب الذي سبق أن طرحه «نيتشه»، وهو: «كيف يمكن وضع الفرد في مكانه ليكون طباق الثقافة الشخصية والحياة العامة، كيف يمكن أن يكون اللحن السائد واللحن المصاحب في ذات الوقت؟».[57]

وبالتالي، فإن التنشئة الاجتماعية الثقافية الموجهة يكون لها وقع ونفع أكبر على صاحبها كما على المجتمع ككل، وهذه هي الوظيفة الاجتماعية الثقافية الموكولة للمدرسة في جميع المجتمعات، طالما أن «التنشئة الاجتماعية إذا هي عملية ثقافية أساسا فهي التي يتم بواسطتها انتقال الثقافة من جيل إلى جيل، والطريقة التي يتم بها تشكيل الأفراد منذ طفولتهم حتى تمكينهم من المعيشة في مجتمع ذي ثقافة معينة.»[58]

56 المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والإرتقاء، مرجع سابق، ص57

57 فريديريك نيتشه، انسان مفرط في انسانيته، كتاب العقول الحرة الجزء الأول، ترجمة محمد الناجي، الطبعة الثانية، سنة 2010، افريقيا الشرق الدار البيضاء. ص137

58 سمير ابراهيم حسن، الثقافة والمجتمع، دار الفكر، دمشق، 2007. ص203

إذا كانت اللجنة الخاصة بإعداد النموذج التنموي الجديد تراهن على إعادة بناء الثقة، فليس أمامها إلا بوابة الثقافة من خلال التربية والتعليم؛ لأن الثقافة لا تطلب من شخص، وإنما تعطى من شخص لآخر بناء على معطيات وتجارب سابقة؛ بمعنى أن الميثاق الذي تقترحه اللجنة يجب أن يكون ميثاقا ثقافيا بالأساس يتطلب تغييرا في الذهنيات كما في الممارسات والأفعال. وكأن الأمر يتطلب إعادة برمجة؛ ذلك لأن الإنسان كائن «يبرمج علاقته بنفسه وبالعالم، وعملية البرمجة هذه هي الثقافة.»[59]

بناء على ما تقدم، وباستحضار العلاقة الجدلية بين التنمية والثقافة تأثيرا وتأثرا، يمكن القول إن النموذج التنموي المنشود يجب أن ينطلق من جعل الثقافة وسيلته وغايته، طالما أن التنمية لا يمكن أن تتحقق إلا في ظل شروط معينة تتظافر لخلق ثقافة مجتمعية مفعمة بالتسامح والتعددية وقبول الآخر...وهنا نلاحظ أن الثقافة تكون خادمة وميسرة للتنمية، بل هي سبلينا الوحيد إليها، كما تصبح الثقافة في نفس الوقت غاية التنمية التي تسعى إلى تطويرها وتعديلها.

إن التنمية الشاملة والمستدامة تعني في المقام الأول احداث تغيير ثقافي مجتمعي يستلزم بدوره عملية تكيف ثقافي لدى الأفراد لتمكينهم من احتلال مكاناتهم في الحياة العامة، وبالتالي أداء أدوارهم بكل فعالية؛ وذلك انسجاما مع الطرح الذي يرى أن «التكيف الثقافي هو العملية الاجتماعية التي تُكسب شخصا ما العادات والمميزات الذهنية التي تسمح له باحتلال مكان في الحياة الاجتماعية وتجعله قادرا على المشاركة في أنشطتها.»[60].

لا يتعلق الأمر هنا بطرح بديل أو حتى بتصحيح أو تصويب مقترحات وتوصيات النموذج التنموي الجديد، بقدر ما حاولنا فقط أن نبرز كيف أن الثقافة اختزلت كمفهوم، أو أن المفهوم الذي نعطيه للثقافة هو في الأصل ناقص أو بالأصح غير دقيق تماما؛ لأن الثقافة باعتبارها هدفا وغاية في الوقت نفسه، بما أنها أسلوب عيش ونمط حياة، يفرض أن التنمية الثقافية ينبغي أن تكون أعم وأشمل، فهي التنمية العامة التي يجب أن يدخل في نطاقها كل من التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والتنمية الاجتماعية والتنمية السياسية... لا أن تدخل التنمية الثقافية تحت غطاء أي تنمية فرعية أخرى.

59 أحمد حيدر، الجمالية والميتافيزيقا، دار الحوار للنشر والتوزيع، اللاذقية، سنة 2004، ص195

60 Radckliffe Brown, structure et fonction dans la société primitive. p311

## خاتمة:

يجب التأكيد مجددا أن الهدف، ليس هو تقديم قراءة نقدية للتقرير العام الذي أصدرته اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي الجديد؛ لأن ذلك يقتضي إلماما واسعا بشتى مكونات الثقافة التي هي في ذات الوقت مداخل أو محاور التنمية، وهذا يصعب أن يتمكن منه شخص واحد، بل يستدعي عمل فريق متكامل. وإنما القصد هو إسماع صوت لم تتح الفرصة للإنصات له. صوت يعتقد أن «ما يعوزنا هو التعرف على الثقافة وتحريرها نحو عالم الفعل.»[61] وأن الثقافة ليست محددات فكرية وذهنية فقط، وإنما هي بالأساس ممارسة وسلوك يجسدان المعارف والمهارات والعادات والتقاليد والأعراف وغير ذلك مما يكتسبه الفرد بصفته عضوا في مجتمع ما.

يولي الدستور المغربي لسنة 2011 مكانة خاصة للمسألة الثقافية، إذ ترد لفظة ثقافة ومشتقاتها فيه حوالي 20 مرة مقابل ورودها فقط في دستور 1996. وهذا ما يعكس التطور الحاصل في الكيفية التي صرنا ننظر بها للثقافة ومعها الطريقة التي بات من الواجب اعتمادها في التعامل معها، حيث غدت الثقافة الغاية والوسيلة، باعتبار أن الإنسان كائن ثقافي بامتياز، وأن الثقافة حولنا وأمامنا ومن ورائنا، بل إن الثقافة هي المسؤولة عن كيفية نظر الإنسان للعالم والحياة ولنفسه، وتتجلى هذه المكانة المحورية للثقافة في حياتنا من خلال تلك الاتفاقيات والمعاهدات والتقارير الدولية التي تؤكد أهمية الثقافة في العملية التنموية، كما في إرساء دعائم التعددية وترسيخ قيم التسامح والاعتراف بالاختلاف.

لهذا صرنا نرى اليوم تزايد عدد المفكرين المنادين بثقافة إنسانية كونية، تنطلق من ضرورة الاحتفاء بجميع الثقافات دون مفاضلة بينها، على أساس أن تنوع واختلاف الثقافات يعد مصدر ثراء وغنى للثقافة الإنسانية الكونية نفسها. لكن للأسف، نجد أن نظرة اللجنة الخاصة بإعداد النموذج التنموي الجديد مازالت بعيدة عن جعل الثقافة غاية لها، وأنها تحصرها في خانة الأداة والوسيلة.

ينبغي إذن تغيير نظرتنا للعلاقة القائمة بين الثقافة والتنمية، وأن ندرك أن اعتبار الثقافة بعدا من أبعاد التنمية، إنما هو اختزال لمعنى الثقافة، ولكن ينبغي استحضار التنمية باعتبارها عملية ثقافية في جوهرها، إذ نسعى من خلالها إلى تطوير الثقافة في كليتها بما أنها نسق في غاية التعقيد والتركيب. ما يعني أن التنمية الشاملة لا يمكن أن تكون إلا تنمية ثقافية، بما أن الثقافة هي ذلك الكل المركب والمعقد الذي يحيط بنا من كل الاتجاهات، بل ويحدد نظرتنا لأنفسنا وللعالم والحياة، ويحدد حتى سلوكياتنا وتصرفاتنا.

إن التنمية بهذا الشكل تصبح مرادفا لتطوير الثقافة الراهنة من حالة أولى محدودة وغير مريحة إلى حالة أخرى أفضل وأحسن للجميع. وهنا تصبح التنمية عملية تحضر وفق المعنى الواسع للحضارة كما نفهمها.

61 التنوع البشري الخلاق، تقرير اللجنة العالمية للثقافة والتنمية، الطبعة العربية، اشراف وتقديم جابر عصفور، مرجع سابق، ص265

## لائحة المصادر والمراجع

1. دستور المملكة المغربية لسنة 2011

**الخطب الملكية:**

2. خطاب صاحب الجلالة الذي ألقاه بتاريخ 30 يوليوز 2015
3. خطاب جلالة الملك محمد السادس في افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية العاشرة بتاريخ 12 أكتوبر 2018
4. خطاب جلالة الملك محمد السادس بمناسبة عيد العرش 29يوليوز 2019

**المراجع باللغة العربية:**

5. ابن فارس، مقاييس اللغة، تحقيق محمد عبد السلام هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 1979
6. أحمد حيدر، الجمالية والميتافيزيقا، دار الحوار للنشر والتوزيع، اللاذقية، سنة 2004
7. أمارتيا صن، التنمية حرية. مؤسسات حرة وانسان متحرر من الجهل والمرض والفقر، 2000، ترجمة شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة، العدد 303، سنة 2004
8. أنتوني غدنز، علم الاجتماع، الطبعة الرابعة، سنة 2001، ترجمة وتقديم فايز الصيّاغ، المنظمة العربية للترجمة، توزيع مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى سنة 2005
9. تركي الحمد، الثقافة العربية في عصر العولمة، دار الساقي بيروت، الطبعة 1، سنة 1999
10. جابر عصفور، التنوع البشري الخلاق، تقرير اللجنة العالمية للثقافة والتنمية، الطبعة العربية، المشروع القومي للترجمة عدد 27، المجلس الأعلى للثقافة، 1997
11. جان - ماري مولر اللاعنف في التربية، ترجمة محمد علي عبد الجليل، معابر للنشر والتوزيع، دمشق، الطبعة 1، سنة 2009
12. جوزايا روس، فلسفة الولاء، 1930، ترجمة أحمد الأنصاري ومراجعة حسن حنفي، المشروع القومي للترجمة، عدد 337، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، سنة 2002
13. جون سكوت، علم الاجتماع المفاهيم الأساسية، 2006، ترجمة محمد عثمان، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ط1، سنة 2009
14. حماني أقفلي، الثقافة والتنمية البشرية (فكرة التنمية الثقافية)، تقديم عبد الكريم غريب، نشر عالم التربية، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء، الطبعة 1، سنة 2006
15. سمير ابراهيم حسن، الثقافة والمجتمع، دار الفكر، دمشق، 2007
16. شارلوت سيمور-سميث، موسوعة علم الانسان، المفاهيم والمصطلحات الأنثربولوجية، 1986، ترجمة تحت إشراف محمد الجوهري، المشروع القومي للترجمة، عدد 2/61، الطبعة الثانية، سنة 2009
17. عبد الله العروي، عوائق التحديث، منشورات اتحاد كتاب المغرب، الطبعة الأولى، سنة 2006
18. فريدريك نيتشه، أفول الأصنام، ترجمة حسان بورقية ومحمد الناجي، مطبعة افريقيا الشرق، الدار البيضاء، الطبعة الثانية، سنة 2008
19. فريديريك نيتشه، إنسان مفرط في انسانيته، كتاب العقول الحرة الجزء الأول، ترجمة محمد الناجي، الطبعة الثانية، سنة 2010، إفريقيا الشرق الدار البيضاء.

20. كامل عبد المالك، دراسة في أثر الرواسب الثقافية على التنمية المستدامة، ثقافة التنمية، دار مصر المحروسة، القاهرة، 2008

21. كثير عزة، ديوان، جمع وشرح إحسان عباس، نشر وتوزيع دار الثقافة، بيروت، 1971

22. اللجنة الخاصة بإعداد النموذج التنموي الجديد، التقرير العام للنموذج التنموي الجديد، تحرير الطاقات وبناء الثقة لتسريع المسيرة نحو التقدم والازدهار من أجل الجميع، أبريل 2021

23. اللجنة الخاصة بإعداد النموذج التنموي الجديد، ملحق رقم 1، تقديم نتائج الاستماعات والمساهمات المنظمة من طرف اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، أبريل 2021

24. اللجنة المديرية، المغرب الممكن اسهام في النقاش العام من أجل طموح مشترك، تقرير الخمسينية، مطبعة دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 2006

25. لحسن مادي، التربية على القيم الانسانية وسبل بنائها، دار السلام للنشر، الرباط، المغرب، ط1، 2020.

26. مايكل تومبسون وآخرون، نظرية الثقافة، 1990، ترجمة علي سيد الصاوي ومراجعة وتقديم الفاروق زكي يونس، عالم المعرفة، العدد 223، سنة 1997

27. المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والإرتقاء، رؤية استراتيجية للإصلاح 2030/2015

28. محمد مبارك الصوري، الكويت دراسة في التنمية العلمية والتعليمية والثقافية والإعلامية، مراجعة وتقديم غانم سلطان أمان، الجمعية الكويتية للدراسات والبحوث المتخصصة، الكويت، سنة 1999.

29. هارلمبس وهولبورن، سوشيولوجيا الثقافة والهوية، ترجمة حاتم حميد محسن، دار كيوان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سنة 2010.

30. هربرت ريد، التربية عن طريق الفن، 1943، ترجمة عبد العزيز توفيق جاويد، مراجعة طه حبيب، الهيئة العامة المصرية للكتاب، مصر، 1996

**المقالات:**

31. إبراهيم بدران، السياسات الثقافية واستراتيجيات التنمية، ص (23/ 49)، أوراق ندوة: تشكيل السياسات الثقافية 2000، ريتا عوض وآخرون، صدر عن وزارة الثقافة الأردنية، مطابع الجزيرة، الأردن سنة 2003.

32. الحسين سحبان، من أجل أخذ القافة في التنمية مأخذ الجد، ص (87/ 117) مجلة الربيع، العدد 10، أي موقع للثقافة في النموذج التنموي؟، مركز محمد بنسعيد أيت إيدر للأبحاث والدراسات، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2020

**المراجع باللغة الفرنسية:**

33. Bronislaw malinowski une théorie scientifique de la culture : et autres essais, traduit par pierre clinquart, françois maspero, paris 1968

34. John dewey, démocratie et education, introduction à la philosophie de l'éducation, presentation de gérard delabelle, tendancs actuelles, paris, 1975

35. Radcliffe brown, structure et fonction dans la société primitive, traduction françois et louis marin, édition minuit, 1968

MominounWithoutBorders

Mominoun

@ Mominoun_sm

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

info@mominoun.com
www.mominoun.com

All rights reserved © 2022

جميع الحقوق محفوظة © 2022